# الفصل الرابع

## الملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية

دكتور محمد الجوهرى

**أولاً ــ غلبة الطابع الزراعى على سكان البلاد النامية :**

الحقيقة الواضحة لنا جميعاً أن الطابع العام للبلاد النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هو غلبة الطابع الزراعى على سكان تلك البلاد ، سواء بالنظر إلى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلى مجموع القـــوة العاملة ، أو بالنظر إلى الإسهام الذى يقدمه القطاع الزراعى فى الإنتاج القومى لتلك البلاد . وعلينا أن نردف تلك الملاحظة العامة بملاحظة مكملة لها هى أن السمة العامة لذلك القطاع الزراعى المشار إليه هى التخلف والبدائية ، وضعف المستوى التكنولوجى للعمليات الزراعية ، واعتمادها على الجهد العضلى للإنسان . وتحمل هذه الحقائق الأساسية دلالات عميقة بالنسبة للبناء الطبقى لتلك البلاد ، فهى تعنى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعى ، وفيه تكون مهمة تحديد عناصر البناء الطبقى أشد صعوبة وأكثر تعقيداً منها فى البيئة الحضرية . وقد تتضح هذه النقطة بشكل أجلى عندما نتطرق إلى الكلام عن البناء الطبقى فى الريف المصرى .

كما تعنى هذه الحقيقة كذلك انخفاض مستويات الحياة إلى درجات تفرق التصور ، بما يصحب ذلك ــ إزاء التضخم السكانى الهائل ــ من تفتيت للملكية الزراعية ، وظهور البطالة المقنعة ونمو أعداد عمال التراحيل ( أو العمال الموسميين ) . فى ظل تلك الظروف تتحول ملكية الأسرة ( ذات العشرة أفراد ) لنصف فدان مثلا إلى ظاهرة واسعة الانتشار ، ولا يمكن فى هذه الحالة أن نصنف صاحب تلك القطعة الصغيرة من الأرض تحت بند الملاك الزراعيين ، وإن كان كذلك بالاسم فقط . وسنحاول أن ندلل على تلك الصورة العامة ، ونزيد جوانبها وضوحاً من خلال عرض الحقائق التالية :

من المعروف أن نسبة العاملين فى الزراعة فى البلاد الأوربية منخفضة جداً بالنظر إلى مجموع السكان العاملين . فهى لا تزيد فى أى بلد غربى ( باستثناء إسبانيا والبرتغال ) عن ٢٦٪ من مجموع العاملين ، وهى فى الولايات المتحدة ٧٪ وفى كندا ١١٪ . أما فى بلدان آسيا وإفريقيا فتستأثر الزراعة بأكثر من ثلثى القوة العاملة .

وتوضح أرقام الجدول التالى رقم ( ١ ) أن الزراعة فى بلاد آسيا وإفريقيا تستوعب من ٥٠ — ٨٠٪ من مجموع السكان العاملين ، فى حين أن نسبة عمال الصناعة لا تزيد عن ١٠٪ فى معظم هذه البلاد . أما فى بلاد أفريقيا الاستوائية فإن نسبة العاملين فى الصناعة ضئيلة للغاية [١] .

الجدول رقم ( ١ )

التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد الآسيوية والإفريقية

| | مجموع العاملين | الزراعة | الصناعة والبناء | التجارة | النقل والمواصلات | الخدمات | بقية القطاعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آسيا : الهند (١٩٦١) | | | | | | | |
| بالألوف | ١٨٩٠٠٠ | ١٣٧٠٠٠ | ٢١٥٠٠ | ٨٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٧٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| ٪ | ١٠٠ | ٧٣ | ١١ | ٤ | ٢ | ٩ | ١ |
| إندونيسيا (١٩٦١) | | | | | | | |
| بالألوف | ٣٤٥٧٨ | ٢٣٥١٦ | ٢٥٢٦ | ٢١٩٤ | ٦٩١ | ٣٠٩٥ | ٢٥٠٥ |
| ٪ | ١٠٠ | ٦٨ | ٨ | ٦ | ٢ | ٩ | ٧ |

( ١ ) هذه البيانات مأخوذة عن الكتاب السنوى لإحصاءات العمل الذى تصدره منظمة العمل الدولية فى جنيف Year book of Labour Statics, 1965, Geneve, 1966 وهى منقولة عن المصدر التالى : التركيب الطبقى للبلدان النامية ، تأليف عدد من العلماء السوفييت ، وترجمة داود حيدو ومصطفى الدباس ، منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ص ١١ — ١٢ .

## تابع — جدول رقم (١)

## التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد الآسيوية والإفريقية

| | مجموع العاملين | الزراعة | الصناعة والبناء | التجارة | النقل والمواصلات | الخدمات | بقية القطاعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملايو (١٩٥٧) | | | | | | | |
| بالألوف | ٢١٦٥ | ١٢٤٥ | ٢٧٣ | ١٩٥ | ٧٥ | ٣٢٠ | ٥١٧ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٧ | ١٣ | ٩ | ٣ | ١٥ | ٣ |
| الباكستان (١٩٦١) | | | | | | | |
| بالألوف | ٣٠٢٠٦ | ٢٢٦٤٤ | ٢٨٢٤ | ١٤٧٤ | ٥٢٤ | ٢٤٨٨ | ٢٥٢ |
| ٪ | ١٠٠ | ٧٥ | ٩ | ٥ | ٢ | ٨ | ١ |
| سوريا (١٩٦٤) | | | | | | | |
| بالألوف | ١٢٦٥ | ٦٣٦ | ٢٣٦ | ١٣٨ | ٤٣ | ١٩٢ | ١٩ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٠ | ١٩ | ١١ | ٣ | ١٥ | ١٢ |
| تايلاند (١٩٦٠) | | | | | | | |
| بالألوف | ١٣٨٣٧ | ١١٣٣٤ | ٥٦٩ | ٧٨٠ | ١٦٦ | ٦٧٢ | ٣١٧ |
| ٪ | ١٠٠ | ٨٢ | ٤ | ٦ | ١ | ٥ | ٢ |
| سيلان (١٩٥٣) | | | | | | | |
| بالألوف | ٢٩٩٣ | ١٥٨٤ | ٣٧٩ | ٢٤٦ | ١٠٤ | ٤٨٢ | ١٩٨ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٣ | ١٣ | ٨ | ٣ | ١٦ | ٧ |
| شمال* إفريقيا الجزائر* (١٩٥٤) | | | | | | | |
| بالألوف | ٣١٥٧ | ٢٥٩٢ | ١٥٦ | ١٠٠ | ٣٢ | ٧٠ | ٢٠٥ |
| ٪ | ١٠٠ | ٨٢ | ٥ | ٣ | ١ | ٢ | ٧ |

* باستثناء السكان الأوربيين .

تابع — جدول رقم (١)

التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد الآسيوية والإفريقية

| | مجموع العاملين | الزراعة | الصناعة والبناء | التجارة | النقل والمواصلات | الخدمات | بقية القطاعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المغرب (١٩٦٠) | | | | | | | |
| بالألوف | ٣٢٥٤ | ١٨٣٤ | ٣٦٢ | ٢٣٩ | ٨٠ | ٣٣٠ | ٤٠٩ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٦ | ١١ | ٧ | ٣ | ١٠ | ١٣ |
| تونس (١٩٥٦) | | | | | | | |
| بالألوف | ١٣٢٨ | ٩٠٥ | ١٢٤ | ٦٣ | ٢٦ | ٨٨ | ١٢٢ |
| ٪ | ١٠٠ | ٦٨ | ٩ | ٥ | ٢ | ٧ | ٩ |
| جمهورية مصر العربية (١٩٦٠) | | | | | | | |
| بالألوف | ٧٧٦٩ | ٤٤٠٣ | ٨٨١ | ٦٣٠ | ٢٥٦ | ١٣٨٤ | ٢١٤ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٧ | ١١ | ٨ | ٣ | ١٨ | ٣ |
| إفريقيا الاستوائية غانا (١٩٦٠) | | | | | | | |
| بالألوف | ٢٧٢٥ | ١٥٧٩ | ٣٧٣ | ٣٧٢ | ٦٨ | ١٦٩ | ١٦٤ |
| ٪ | ١٠٠ | ٥٨ | ١٤ | ١٤ | ٢ | ٦ | ٦ |
| الكونغو كينشاسا (١٩٥٥) | | | | | | | |
| بالألوف | ٦٣١٠ | ٥٤٥٠ | ٤٣٠ | ٨٣ | ١٠٢ | ١٩٦ | ٤٨ |
| ٪ | ١٠٠ | ٨٦ | ٧ | ١ | ٢ | ٣ | ١ |
| ساحل العاج (١٩٦٣) | | | | | | | |
| بالألوف | ١٨٥٠ | ١٦٠٠ | ٣٥ | ١٢٥ | ٤٢ | ٤٨ | — |
| ٪ | ١٠٠ | ٨٦ | ٢ | ٧ | ٢ | ٣ | — |

ولا شك أن الوضع فى أمريكا اللاتينية يختلف على وجه العموم عن الوضع السائد فى بلاد إفريقيا وآسيا ، فكثير من بلاد تلك القارة قد أحرزت جانباً ليس ضئيلا من التقدم الصناعى ، ووصلت تبعاً لذلك إلى مستويات اقتصادية للمعيشة تفوق بكثير غالبية البلاد الآسيوية والإفريقية . لذلك نجد هناك ارتفاع نسبة العاملين فى الصناعة ، و بالتالى انخفاض مقابل فى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى . ومع ذلك فالصورة العامة هى أن حوالى نصف القوى العاملة فى أمريكا اللاتينية يشتغلون الزراعة ، فى حين أن نسبة العاملين فى الصناعة لا تزيد عن ٢٠٪ — وهناك بالطبع فروق كبيرة فى توزيع العاملين بين بلد وآخر . « فنسبة العاملين فى الزراعة تتراوح بين ١٩٪ فى الأرجنتين و ٦٧٪ فى هندوراس وتتجاوز هذه النسبة ٥٠٪ فى غالبية البلدان ومن ضمنها المكسيك والبرازيل وفى الأرجنتين وشيلى يعمل ٣٣٪ من الشغيلة فى الصناعة والبناء ، وفى المكسيك وفنزويلا لا يزيدون عن ٢٠ ٪ . وفى بلدان أخرى مثل باناما وهندوراس فبحدود ١٠٪ فقط »[٢] .

ورغم هذه الفروق بين البلاد النامية فى نسبة الاشتغال بالزراعة ، فإن الطابع الغالب على تلك البلاد جميعاً هو ارتفاع نسبة سكان الريف بالنظر إلى مجموع سكان كل بلد على حدة . وهذه سمة بارزة وعامة ومنتشرة تميز تلك البلاد عن البلاد الرأسمالية التى قطعت شوطاً بعيداً على طريق التقدم . ويقدم لنا مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى فى البلدان النامية » تحليلا لهذه الظاهرة الواضحة ، يقولون فيه :

« إن أسباب احتلال الزراعة لهذا المركز الكبير فى توزيع العاملين من السكان فى البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ، تكمن بالدرجة الأولى طبعاً فى التخلف الاقتصادى لهذه البلدان وفى المستوى المنخفض لإنتاجية العمل فيها . ولكن الأسباب لا تقتصر على هذين العاملين . فالفيض النسبى لسكان الريف الذى نجده بهذا القدر أو ذاك فى كل هذه البلدان تقريباً ، يؤثر بدوره على هذا التوزيع . فحتى لو أخذنا بعين الاعتبار المستوى المدنى للتجهيز التكنيكى للزراعة وما تستوعبه

---

( ٢ ) نقلا عن المصدر السابق الإشارة إليه ، ص ١٢ ، والبيانات الإحصائية مأخوذة عن الكتاب السنوى لإحصاءات العمل ، ١٩٦٦ ، ص ص ٥٦ — ٧٣ .

من كميات هائلة من قوة العمل ، يبقى فى معظم البلدان النامية « فيض » كبير جداً فى اليد العاملة يمكن نقله إلى فروع أخرى دون إلحاق أى ضرر بالإنتاج الزراعى . إن الفيض النسبى لسكان الريف ضخم جداً فى آسيا بصورة خاصة ، فهو يشمل عشرات الملايين من الناس فى الهند و ١٠ — ١٥ مليوناً فى إندونيسيا . وفى بعض البلدان تصل نسبة « الفائضين » إلى ٣٠٪ وحتى ٥٠٪ من مجموع السكان العاملين فى الزراعة . ولئن كان هذا الفيض أصغر حجماً فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنه هنا أيضاً هام وخطير (٣) » .

والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هى تخلف القطاع الزراعى الذى أصبح ينوء بالوفاء باحتياجات هذا الحشد الضخم من السكان ، وكذلك تفتت الملكيات الزراعية بشكل صارخ (يصل إلى كسر القيراط ، والقيراط $\frac{1}{24}$ من الفدان كما نعلم) . وانتشار أنماط من التشغيل الوهمى ، أو ما نسميه تجاوزاً « البطالة المقنعة » .

حقيقة إن اتجاه هذه النسب آخذ فى التغير ؛ أعنى نسبة السكان الريفيين إلى مجموع السكان ؛ ولكن حتى هنا أيضاً مع بعض الملاحظات التى يجب أن نضعها نصب أعيننا لشدة أهميتها . فالاتجاه السائد فى جميع بلاد العالم — على اختلاف مستوياتها وأنماط اقتصادها — هو انخفاض نسبة سكان الريف لصالح ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان . فمنذ عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٥٠ تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون على حساب الزراعة فى العالم ( عدا الاتحاد السوفيتى والصين ) من ٥٨٪ إلى ٥٢٪ وقد ظهر هذا التراجع فى كل مكان فى العالم ؛ ولو بدرجات متفاوتة ولكن الشىء اللافت للنظر أن انخفاض نسبة الريفيين فى البلاد الرأسمالية المتطورة كان مصحوباً بانخفاض عددهم المطلق . فى حين أن عدد الريفيين المطلق فى البلاد المتخلفة قد ازداد برغم انخفاض نسبتهم . — فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انخفض عدد السكان الريفيين بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٥٠ حوالى ١٣ مليون إنسان ، فى حين ازداد عددهم ٥٠ مليوناً تقريباً فى أمريكا الوسطى والجنوبية وفى آسيا وإفريقيا . وبعد عام ١٩٥٠ برزت هذه الفروق بشكل أقوى . ففى بداية الستينات تراجعت نسبة العاملين فى الزراعة سواء فى البلدان المتطورة

---

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٥–١٦ .

أم فى معظم البلدان المتخلفة بشكل واضح عن مستوى عام ١٩٥٠ . أما عددهم المطلق فقد انخفض خلال هـــذه الفترة بسبب نمو إنتاجية العمل فى بلدان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) بمقدار ٣ ملايين إنسان أو ما يعادل ٢٥٪ وفى معظم دول أوربا الغربية تقلصت قوة العمل فى الزراعة بنسبة ٢٥ — ٣٠٪ بل حتى بنسبة ٤٠٪ فى بعض الدول . وبالمقابل فقد ازداد عدد العاملين فى زراعة البلدان النامية خلال السنوات العشر المعنية بضع عشرات الملايين من البشر . ففى الهند — مثلا — حيث يوجد فيض سكانى زراعى كبير ، ازداد عدد العاملين فى الزراعة ٥٠٪ تقريبًا خلال ١٠ سنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٦١ [٤] .

وبرغم ذلك نستطيع أن نلحظ زيادة فى نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية من النشاط الاقتصادى فى بعض البلاد النامية ، وخاصة تلك البلاد التى يكون الفائض السكانى الزراعى فيها أقل نسبيًا . هنا تظهر بشكل أوضح اتجاهات تزايد السكان العاملين فى القطاعات غير الزراعية . وهذا هو الوضع الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض بلاد آسيا . وفى مصر ، وفى بعض بلاد أمريكا اللاتينية حيث ازداد عدد العاملين فى القطاع الصناعى بالذات . ويوضح الجدولان التاليان رقم (٢) ورقم (٣) هذه الصورة .

---

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٩ .

الجدول رقم ( ٢ )

توزيع السكان العاملين فى أمريكا اللاتينية على الفروع

الاقتصادية ( بالنسب المئوية ) [٥]

| | ١٩٤٥ | ١٩٦٠ | توزيع الزيادة | نسبة الزيادة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| السكان العاملون | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | |
| فى الزراعة | ٥٦ | ٤٧ | ٢٧ | ١,٣ |
| خارج الزراعة | ٤٤ | ٥٣ | ٧٣ | ٣,٩ |
| منهم : | | | | |
| فى الصناعة والبناء | ١٨ | ٢١ | ٢٦ | |
| فى النقل والمواصلات | ٤ | ٥ | ٩ | |
| فى التجارة والمالية | ٨ | ٩ | ١٣ | |
| فى قطاع الخدمات | ١٤ | ١٨ | ٢٢ | |

**ثانياً ــ معدلات نمو العاملين فى الصناعة :**

ويتضح من هذا الجدول تناقص نسبة المشتغلين فى الزراعة خلال السنوات الخمسة عشرة التى تلت الحرب ، فى حين تزايدت نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية بحيث أصبحت تتجاوز نصف مجموع السكان العاملين . أما نسبة العاملين فى الصناعة وحدها فقد زادت على الخمس . والذى يلفت الانتباه بشكل خاص فى هذه الفترة هو توزيع الزيادة التى طرأت على اليد العاملة على فروع النشاط الاقتصادى المختلفة فقد ذهب ثلاثة أرباعها تقريباً ( ٧٣٪ ) إلى الفروع غير الزراعية ( أكثر من ٢٥٪ إلى الصناعة والبناء وحدهما ) . ولم تجتذب الزراعة أكثر من ٢٧٪ أى بمقدار ما استوعبت الصناعة تقريباً وأكثر قليلا مما استوعبه قطاع الخدمات ( ٢٢٪ ) . وكان متوسط النمو السنوى لعمال الزراعة أقل ثلاث مرات من الفروع الأخرى .

( ٥ ) الجدول مأخوذ عن المرجع السابق ص ٢٢ ، وهو منقول عن المصدر التالى :
The Economic Development of Latin America in Past War Period, p. 30.

لقد زاد العدد المطلق للمشتغلين فى الزراعة من ٢٦ مليونًا إلى٣٢ مليونًا ( بنسبة الربع ) بينما زاد عدد المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية من ٢١مليوناً إلى ٣٦ مليونًا ( بنسبة ٧٠٪ )[٦] .

أما الجدول التالى ( رقم٣ ) فيوضح أن عدد المشتغلين فى الصناعة فى البلاد المتخلفة اقتصاديًا قد زاد فى سنوات الحرب والسنوات التى تلتها ، بمعدلات تفوق معدلات نمو عدد العمال الصناعيين فى البلاد الرأسمالية المتطورة .

جدول ( رقم ٣ )[٧]

تطور عدد المشتغلين فى الصناعة ( ١٩٥٨ = ١٠٠ )

| | ١٩٣٨ | ١٩٤٨ | ١٩٦٤ | نمو عدد المشتغلين٪ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ١٩٣٨ | ١٩٤٨ |
| | | | | ١٩٥٢ | ١٩٦٤ |
| البلدان الرأسمالية المتطورة | ٦٩ | ٨٤ | ١١١ | ٦١ | ٣٢ |
| البلدان الأقل تطوراً | ٥٠ | ٧١ | *١٢٣ | ١٣٢ | ٧٣ |
| منها | | | | | |
| أمريكا اللاتينية | ٥٢ | ٨٢ | **١٠٧ | ١٠٦ | ٣٠ |
| جنوب وجنوب شرق آسيا | | | | | |
| ( باستثناء اليابان ) | ٥٠ | ٧٠ | ١٣١ | ١٤٠ | ٨٧ |

* هذا الرقم خاص بعام ١٩٦٣ .

** هذا الرقم خاص بعام ١٩٦١ .

وإن كان مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى فى البلدان النامية » يلاحظون انخفاض معدلات المشتغلين الجدد فى القطاع الصناعى فى البلاد النامية خلال الستينات ، بحيث

( ٦ ) التركيب الطبقى فى البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

( ٧ ) عن المرجع السابق ، ص ٢٤ منقولا عن المصدر التالى :

Statistical Yearbook 1965, New York, 1966.

تقلصت المسافة بين معدلات نمو التشغيل فى صناعة هذه البلدان وبين مثيلتها فى الرأسمالية المتطورة . ولقد كان التباطؤ ظاهراً بشكل محسوس فى صناعة بلدان أمريكا اللاتينية ، حتى إن عدد المشتغلين فى صناعة بعض هذه البلدان ( كالأرجنتين وشيلى ) قد انخفض خلال السنوات الخمس الأخيرة . وهناك عدم استقرار فى مستويات التشغيل فى عدد من البلدان الإفريقية ، وفى بعض منها ( كينيا وزامبيا ومالاوى ) تراجع فى السنوات القليلة الماضية عدد المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية بشكل عام ، وفى الصناعة بشكل خاص (٨) .

**ثالثاً – سيطرة الإنتاج الصغير :**

إلى جانب هذا القطاع الزراعى الضخم ، وهذا النمو السريع – على أى حال – فى معدلات المشتغلين بالصناعة . ، فإن لدى الغالبية العظمى من البلاد النامية قطاعاً ضخماً من العاملين فى الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية . وإن كنا نعرف بالطبع أن النمو السريع فى الصناعات الكبيرة يؤدى آلياً إلى تدمير قطاع الصناعات الصغيرة والحرف وإفقارها وإغلاق السوق فى وجهها . ولن تستطيع أى تدابير حكومية أو إجراءات اقتصادية من جانب حكومات تلك البلاد أن توقف هذا الدمار الذى يلحق ، وسوف يلحق حتماً ، بهذا القطاع الضخم .

ومع ذلك ما زال الإنتاج الصغير يلعب حتى الآن دوراً كبيراً فى اقتصاد البلاد النامية ، وسوف يستمر فى ذلك زمناً طويلا فى المستقبل . فهو يلبى حاجة السكان لعدد كبير من السلع التى لا تنتجها المصانع الكبيرة أو لا تنتجها بكميات كافية ، كما أنه يؤمن العمل لملايين الناس . والملاحظ أن نمو الصناعات الكبيرة الحديثة واتساع المدن من شأنه أن يؤدى إلى تحطيم الإنتاج اليدوى والحرفى الذى لم يعد بإمكانه أن يشبع احتياجات هذه الأعداد الضخمة المتركزة فى المدينة باحتياجاتها بالسرعة المطلوبة ، هذا إلى تخلف إمكانياته الاقتصادية عن نقل احتياجاته أو منتجاته عبر مسافات بعيدة .

---

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ولو نظرنا الآن إلى نسبة ذلك القطاع إلى بقية قطاعات النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية لوجدنا أن الحرفيين وصغار التجار يشكلون الفئة الأكبر عدداً فى مدن البلاد النامية . فى البلاد الإفريقية يتألف نصف سكان المدن أو أكثر من أصحاب الحرف اليدوية ، وأصحاب الحوانيت الصغار والباعة المتجولين وغيرهم من أصناف صغار التجار . وقد تنخفض هذه النسبة إلى حد ما فى بلاد أمريكا اللاتينية وآسيا الأكثر تطوراً ، ولكنها تبقى كبيرة رغم ذلك . فى الأرجنتين مثلا تشكل فئة البورجوازية الصغيرة ، التى يغلب عليها الحرفيون وصغار التجار ، ٢٣٪ من سكان المدن . أما فى الهند فيشتغل أكثر من ١٣ مليون نسمة فى القطاع غير المنظم من الصناعة الذى تتكون تسعة أعشاره من ورش يدوية وحرفية . وإذا حسبنا أفراد أسر صغار منتجى السلع فسوف يصل عدد سكان المدن الذين يعيشون من قطاع الإنتاج الحرفى إلى رقم يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون نسمة[٩] .

ويرجع ارتفاع نسبة صغار الحرفيين والتجار فى تركيب سكان مدن البلاد النامية إلى أنه يغلب على اقتصاد هذه البلاد الإنتاج السلعى الصغير والأشكال الدنيا من الإنتاج الرأسمالى مع ما يلازمها من علاقات سوق قديمة . بل إنه حتى فى بلد متطور نسبيًا كالهند يشكل الإنتاج الكبير الحديث حسب البيانات المتوفرة حوالى ٣٠ ــ ٣٥٪ من الاقتصاد القومى . وكان نصيب المؤسسات الحرفية والصناعات اليدوية الصغيرة يمثل حتى وقت قريب زهاء ثلث المنتجات الصناعية فى البلاد .

هذا وتحدد المهن اليدوية والحرف هيكل الفروع الرئيسية للإنتاج الصناعى فى العديد من البلاد الآسيوية والإفريقية . ولا شك أن بقاء واستمرار هذه الأوضاع فى غالبية تلك البلاد إنما هو نتيجة مباشرة لسيطرة المستعمرين الأجانب التى استمرت لأمد طويل فى تلك البلاد .

والملاحظة الهامة فى هذا الصدد أن المستوى الضعيف للتطور الرأسمالى ، وكذلك انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان البلاد النامية يؤثران فى التركيب

---

(٩) انظر المرجع السابق ، ص ٣٣٧ ومابعدها .

الاجتماعى والبناء الطبقى للسكان . وبالذات فى تركيب طبقة البورجوازية الصغيره . فالطبقة البورجوازية الصغيرة بالمعنى الصحيح قليلة نسبيًا بين سكان مدن البلاد النامية « وذلك لأن الحرفيين والتجار فى البلدان الآسيوية والإفريقية وفى بعض البلدان الأمريكية اللاتينية ليسوا فى غالبيتهم أقل الفئات رفاهية فحسب ، بل ولأنهم لا يشكلون فى الحقيقة منتجين مستقلين . ولذلك لا يمكن إدراجهم فى هذه الفئة الاجتماعية . فى هذه البلدان ينتمى الحرفيون وصغار التجار فى الواقع إلى الفئات الفقيرة نصف البروليتارية ، ويشغلون مركزاً وسطًا بين « الطبقة المتوسطة » التى تمر فى طور التبلور من جهة ، والجماهير الأخرى المستغلة ( بفتح الغين ) من جهة ثانية »[١٠] .

إلا أننا نسجل ظاهرة جديدة فى هذا الإطار الحرفى . إذ أن الصناعات الكبيرة ونمو المدن يخلقان — فى أثناء توسعهما — فروعًا جديدة من الإنتاج الصغير . . . « فيظهر عدد من المؤسسات الصغيرة ترتبط بالمعامل والمصانع الكبيرة وتقوم على خدمتها كما تنشأ كثرة من ورش التصليح والصيانة وغيرها من الخدمات التى يحتاجها سكان المدن . إن جزءاً من المؤسسات الصغيرة هو من حيث الحجم والتكنيك وتنظيم الإنتاج مؤسسات حديثة تمامًا ، بيد أن غالبية المؤسسات بدائية جدًا . وحركة التشغيل فى هذين النوعين من الإنتاج الصغير تجرى بشكل متناقض : فهى تتناقص بصورة عامة فى الفروع القديمة المتخلفة ، وتتزايد فى الفروع الجديدة »[١١] .

**رابعاً — الطبيعة الخاصة للنمو الصناعى :**

هناك حقيقة أخرى تتصل بنمو وطبيعة العمالة الصناعية فى البلاد النامية خلال العقود التى نعيشها الآن . إذ الملاحظ أن البلاد النامية تبنى صناعاتها الحديثة مستخدمة فى ذلك أحدث مكتسبات التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذى يرتبط بظاهرتين متلازمتين :

**الأولى :** ارتفاع نفقات التوسع الصناعى فى تلك البلاد ، بسبب تعقد وتقدم التجهيز التكنولوجى اللازم للمصانع الجديدة .

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٣٣٨ — ٣٣٩ .

(١١) المرجع السابق ص ٣٦ .

الثانية : قلة عدد العمال اللازمين لتسيير دولاب العمل فى هذه الصناعات الجديدة . فالتقدم التكنولوجى يؤدى إلى انخفاض مستمر فى عدد العمال المطلوبين لإنتاج حجم معين من السلع .

وهكذا كثيراً ما نجد مؤسسة جديدة واحدة تنتج — بعدد قليل نسبيًّا من العمال — سلعًا تزيد عما تنتجه كل المؤسسات القديمة مجتمعة ، والتى يعمل فيها عدة أضعاف من العمال . ويتضح الاتجاه العام لهذه الظاهرة التى نتحدث عنها من تخلف نمو مستوى التشغيل عن نمو حجم الإنتاج الصناعى كما تكشف عنه أرقام الجدول التالى (رقم ٤) .

الجدول رقم ( ٤ ) [١٢]

تطور الإنتاج والتشغيل ( ١٩٥٨ = ١٠٠ )

| | مجموع الصناعة | | الصناعات التحويلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ومنها الصناعات التعدينية | |
| | الإنتاج | التشغيل | الإنتاج | التشغيل | الإنتاج | التشغيل |
| مجموع البلاد الأقل تطوراً | | | | | | |
| ١٩٣٨ | ٣٧ | ٥٠ | ٤٠ | ٤٩ | ٢٤ | ٣٨ |
| ١٩٤٨ | ٥١ | ٧١ | ٥٤ | ٧٢ | ٣٩ | ٥٥ |
| ١٩٦٣ | ١٤٩ | ١٢٣ | ١٤١ | ١٢٥ | ١٥٨ | ١٣٦ |
| أمريكا اللاتينية | | | | | | |
| ١٩٣٨ | ٣٤ | ٥٢ | ٣٥ | ٥١ | ٢٢ | ٤١ |
| ١٩٤٨ | ٥٧ | ٨٢ | ٥٨ | ٨٣ | ٤٦ | ٧٠ |
| ١٩٦١ | ١٢٠ | ١٠٧ | ١٢٧ | ١٠٧ | ١٥١ | ١١٠ |

( ١٢ ) الجدول مأخوذ عن المرجع السابق ، ص ٢٧ نقلا عن المصدر التالى :
Statistical Yearbook, 1965, New York, 1966.

تابع – الجدول رقم ( ٤ )

تطور الإنتاج والتشغيل ( ١٩٥٨ = ١٠٠ )

| | مجموع الصناعات | | الصناعات التحويلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ومنها الصناعات التعدينية | |
| | الإنتاج | التشغيل | الإنتاج | التشغيل | الإنتاج | التشغيل |
| جنوب شرق آسيا | | | | | | |
| ١٩٣٨ | ٤٤ | ٥٢ | ٤٣ | ٥١ | ١٣ | ٤٥ |
| ١٩٤٨ | ٥٠ | ٦٩ | ٤٩ | ٦٧ | ٢٨ | ٦٠ |
| ١٩٦٣ | ١٥٦ | ١٣١ | | ١٥٦ | ١٣٢ | ١٥٢ |

ويتبين من أرقام الجدول أن الفروق بين معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو التشغيل هى على أشدها فى الفروع الجديدة من الصناعة الثقيلة . فقد ارتفع إنتاج الصناعات التعدينية ، بما فيها صناعة الآلات نمو ٦,٥ أضعاف . وفى أمريكا اللاتينية ازداد إنتاج هذا الفرع ٧ أضعاف فى حين أن عدد المشتغلين لم يصل إلى ثلاثة أضعافه . أما فى جنوب شرق آسيا فكانت النسبتان هما على التوالى ٩ و ٣ . مما يوضح بكل جلاء أن التجهيز التكنولوجى الحديث للصناعة يؤثر تأثيراً حاسماً على نمو التشغيل فى القطاع الصناعى .

**خامساً – ارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الإنتاجية .**

من الملامح الأخرى المميزة لمجتمعات البلاد النامية ذلك التضخم الهائل السريع فى نسب المشتغلين فى القطاعات غير الإنتاجية . فى الغالبية العظمى من تلك البلاد ، وفى مصر بصورة واضحة ، تسجل الإحصائيات نمواً ضخماً فى قطاع الخدمات وأعمال التجارة الوسيطة ، والحرف التافهة . ومن الجدير بالذكر أن هذا النمو ليس وظيفياً من الناحية الاقتصادية ، فهو لا يتناسب مع مستوى التطور الاقتصادى لتلك

البلاد . حتى إننا يمكن أن نعمم القول بأن عدد العاملين فى التجارة والخدمات يفوق إلى حد كبير عددهم فى كل فروع الإنتاج المادى باستثناء الزراعة .

وهناك بعض الظروف المعروفة التى سمحت بهذا النمو غير المتوازن . فقد رفعت أنظمة الحكم الجديدة — التقدمية منها والمحافظة على السواء — رفعت شعار الرفاهية للشعب وخاصة القطاعات التى ظلت لأمد طويل محرومة من خيرات بلادها . ثم إن البرامج الاشتراكية ومشروعات التخطيط فى كثير من تلك البلاد أدت إلى تضخم هائل فى الجهاز الحكومى ، وإلى اندفاع نحو توفير الخدمات الأساسية : الصحية ، والتعليمية ، والنقل والمواصلات العامة ، والأمن . . . إلخ .

ومن المتوقع أن يؤدى ترشيد العمل فى تلك المرافق إلى تخفيض عدد العاملين فيها بسبب الأخذ بالنظم الحديثة ورفع كفاءة التشغيل . ولذلك فلا تفسير لوجود هذا العدد الكبير من الناس فى قطاع الخدمات سوى البطالة المقنعة التى تعانى منها كافة قطاعات النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية . وتبدو هذه الصورة أوضح ما تكون فى قطاع تجارة التجزئة ( كأكشاك بيع السجائر ، وبائعى الفاكهة والخضروات الجالسين على الأرصفة ، والباعة الجائلين ) ، وفى الخدمات والحرف التافهة ( كماسحى الأحذية ، ومنادى السيارات . . . إلخ ) وأشارت كثير من الدراسات كذلك إلى كثرة عدد خدم المنازل فى البلاد النامية ، خاصة بين العائلات ذات المستوى الاقتصادى المتوسط . وهذا القطاع بدوره يضم جيشًا من العاملين الذين يجدر تصنيفهم فى عداد العاطلين [١٣] وسوف يظل هذا القطاع فى تضخم مستمر ، طالما أن العمل الزراعى فى الريف عاجز عن استيعاب الزيادة السكانية هناك ، ومن ثم فلا مجال للعيش سوى هجر القرية لقبول أى عمل فى المدينة ، حتى ولو كان على هذا القدر من ضعف الإنتاجية ، بل وعدم الإنتاجية أحيانًا .

### سادساً — تجاوز أنماط النشاط الاقتصادى المختلفة :

من كل ما سبق يتضح بكل جلاء تعدد أنماط النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية وإذا كنا نتفق على أن الاقتصاد — متمثلا فى نسق علاقات الإنتاج — هو العامل

---

(١٣) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨ — ٢٩ .

الأساسى فى تحديد البناء الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات ، فلا بد أن يترتب على ذلك أن تعدد أنماط النشاط الاقتصادى وتعدد نظم علاقات الإنتاج سوف يؤدى حتما إلى تنوع البناء الطبقى بشكل خاص متميز . وتختلف الصورة من مجتمع لآخر تبعاً لمدى تنوع وتعقد خريطة علاقات الإنتاج فى ذلك المجتمع .

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للبناء الطبقى فى البلاد النامية . فهذه البلاد — بحكم تعريفها — لم تتجاوز بعد أشكال الإنتاج القديمة ، ولم تصل بعد إلى مرحلة النمو الرأسمالى . ولذلك تتنوع مكونات البناء الطبقى فى تلك البلاد تبعاً لتنوع أشكال الإنتاج الموجودة .

وقد حدد فولكوفا A.P. Volkova وبوسبيلوفا N.G. Pocpelva فى كتابهما عن « الهيكل الاجتماعى الاقتصادى للسكان فى البلاد النامية »[١٤] . الهيكل الاجتماعى للبلاد النامية . وأوضحنا أن البناء الطبقى للبلاد النامية يضم بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى العصرى كالبورجوازية ، والبروليتاريا الصناعية ( فى قطاعات الصناعة والتشييد ، والنقل والمواصلات والزراعة ) ، والفئات المتوسطة التى ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية وكعامل مساعد على تطورها ( وتضم قسما كبيراً من المشتغلين بالإدارة والمثقفين ، والضباط . . . إلخ ) .

كما يضم البناء الطبقى للبلاد النامية بعض طبقات وفئات اجتماعية راجعة إلى نظم ما قبل الرأسمالية . ومن هذه طبقة الملاك الإقطاعيين ، والفلاحين المعدمين ، وبعض التكوينات القبلية المنتمية إلى الاقتصاد البدائى .

وعلاوة على هذه الطبقات والفئات الطبقية الواضحة الانتماء تعرف البلاد النامية طبقات وفئات اجتماعية من نتاج مرحلة انتقال النشاط الاقتصادى من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية ويكمن أساس هذه الطبقات فى الإنتاج الصغير والبورجوازى الصغير . فهذه الفئات تتميز — بحكم وضعها — بطابع وسيط[١٥] . وتنتظم البلاد النامية على هيئة متصل

---

( ١٤ ) انظر عرضاً مفصلا لهذا الكتاب « الهيكل الاجتماعى الاقتصادى للسكان فى البلاد النامية » بقلم الدكتور محمد رضا العدل ، مقال غير منسوخ على الآلة الناسخة .

( ١٥ ) انظر المرجع السابق ، ص ٢ . وقد حلل المؤلف فى عرضه بالتفصيل طبقات البورجوازية الوطنية ( بأنواعها : الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، والبيروقراطية ) والبروليتاريا ، والفلاحين الفقراء ، والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ص ص ٢-٦ .

Continuum يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفاً ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية القديمة ، حتى أكثرها تقدماً ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية الرأسمالية . ومن الطبيعى أن تقع أغلبية البلاد النامية وسط هذا المتصل ، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنا إلى أحد القطبين . وهذا أمر منطقى فالبلد الشديد التخلف والواقع على نهاية المتصل من ناحية يكون أقرب إلى البلاد المتخلفة و « البدائية » منه إلى البلاد النامية . ونفس الكلام يصدق بالنسبة للبلاد الشديدة التقدم — نسبياً للبلاد النامية — والواقعة على نهاية المتصل من الناحية الأخرى ؛ تكون أقرب إلى البلاد الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية منها إلى البلاد النامية (١٦) .

ونحن هنا فى مصر ننتمى إلى الفئة الغالبة من تلك البلاد ، فلا نحن بشديدى التخلف ، ولا نحن قطعنا شوطاً على طريق التنمية يؤهلنا للخروج من فئة البلاد النامية .

ولكن الملاحظة الهامة بالنسبة للبناء الطبقى فى تلك الغالبية العظمى من البلاد النامية أنها تتميز بنوع من التوازن القائم بين مختلف أشكال الإنتاج. بحيث لا يمكن أن نحدد أغلبية نظام معين من نظم الإنتاج على بقية النظم فى تلك المجتمعات التى نتحدث عنها .

ويترتب على هذه الملاحظة الهامة نتيجة على نفس القدر من الأهمية . فقد أوضح كلير (١٧) النتيجة التى توصلنا إليها مستقلين فى دراستنا السابقة عن البناء الطبقى فى مصر (١٨) ، وهى أنه يتعذر بالنسبة لهذه البلاد تحديد طبقات رئيسية وأخرى ثانوية . وهذا كلام منطقى واضح ، فوجود طبقات رئيسية يرتبط بسيطرة نظام معين من نظم

---

(١٦) قدم ريتشارد بيرندت محاولة لتصنيف البلاد النامية تصنيفاً شاملا متكاملا وفقا لمحكات متنوعة ، انظر :

Richard Behrendt, Soziale Strategie fur Enrlwicklungsländer, Entwurf einer Entwicklungssoziologe, S. Fischer verag, Frankfurt, 1964, pp. 59-63.

(١٧) قدم الدكتور جمال مجدى حسنين عرضاً لكتاب كلير « تحليل التركيب الاقتصادى والاجتماعى لدول العالم الثالث » مقال غير منشور على الآلة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ الكتاب مترجم من البولندية إلى الروسية ) .

(١٨) انظر محمد الجوهرى : « منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى » مقال بمجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٤٩ .

الإنتاج على هيكل البناء الاقتصادى . ولما كانت هذه البلاد لا تعرف سيطرة نظام معين من نظم الإنتاج ، فهى بالتالى لا تعرف طبقات رئيسية .

ويرتب كلير نتيجة هامة على رفض منطق تقسيم مجتمعات البلاد النامية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، وهى أننا سنضطر إزاء هذا إلى محاولة تقييم دور كل طبقة على حدة ، بالتساوى وفى ضوء معطيات الواقع الحى والتجربة التى تعيشها تلك المجتمعات . وبذلك لا يمكننا أن ننقل بشكل آلى أعمى التجربة الطبقية فى بلاد أوربا وأمريكا الشمالية . ويرجع السبب بالطبع إلى تباين النظام الاقتصادى ، ومن ثم تباين البناء الطبقى بين كل من المجموعتين (١٩) .

لذلك لا يمكن لدراسات البناء الطبقى لمجتمعات البلاد النامية أن تفيد كثيراً من قضايا وتصميمات الدراسات الطبقية فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية ، لاختلاف الأرضية العامة ، وبالتالى تباين صورة الهيكل الطبقى . ويصبح دارس الطبقات فى البلاد النامية مطالباً باتخاذ موقف « موضوعى » — مع صعوبة وقع هذه الكلمة على بعض الناس — قبل التصدى لهذا الموضوع . وأقصى ما يمكن أن يتسلح به إطار نظرى واضح ، وهو فى نظرنا يكمن فى الاتفاق على تعريف الطبقة ومحددات الطبقة . أما عدد الطبقات وأنواعها ، وعلاقات البناء الطبقى ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث إلا أن يستقرئه من واقع مجتمعه .

وهناك نتيجة أخرى هامة يرتبها « كلير » على عدم انقسام المجتمعات النامية إلى طبقات رئيسية وفرعية ، وهى « عدم الاقتصار على تقييم الطبقات وإنما تقييم الفئات الأخرى إلى جانبها ، نتيجة لأن هذه الفئات تلعب دوراً جديداً ومخالفاً لدورها الذى لعبته وتلعبه فى ظروف الدول المتقدمة حضارياً والتى سلكت الطريق الكلاسيكى للتطور الاجتماعى » . ويضيف كلير : « إن رفض التقسيم التقليدى للطبقات لا يعنى أن نساوى بين الوزن الاقتصادى والسياسى لهذه الطبقات ، بل يعنى إمكانية كل طبقة أو فئة من هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية مع وجود مركب معين للظروف الملائمة » . ويدلل الباحث على هذا التصور بالثورات

(١٩) انظر جال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، ص ٥ ومابعدها .

والحركات الوطنية التى قامت فى الجزائر وكوبا وقام بها الفلاحون (حيث ارتبطت مطالب التحرر الوطنى بمطالب الفلاحين فى الأرض) وفى أفغانستان والحبشة ونيبال وقام بها مجموعة من العناصر الإقطاعية التقدمية ، وفى غانا وغينيا ومصر وإندونيسيا وقامت بها فئة غير مرتبطة بطبقة من الطبقات (٢٠) .

وهناك ملاحظة جوهرية تدلل على — من طريق آخر — خصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية ، وهى متعلقة بالحراك الاجتماعى فى تلك المجتمعات مداه ، وعوامله ونتائجه . فمن حيث مداه نجده منتشراً بشكل ملحوظ لا يتناسب والتخلف النسبى لمجتمعات واقتصاديات تلك البلاد . وهو فى بعض الأحيان ملفت فى شدة انتشاره . ومن حيث عوامله فهى تختلف اختلافاً جوهرياً عن عوامل الحراك الاجتماعى فى البلاد النامية . فالحراك ليس بالدرجة الأولى تعبيراً عن ترقى الفرد — أو مجموع الأفراد — فى سلم مهنة معينة ، أو فى تدرج طبقى معين . أى أنه — كما لاحظ كلير — ليس مرتبطاً بتغير نظم الإنتاج . وإنما هو نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن دون أن تتغلب إحدى هذه التشكيلات على الأخرى » .

ويؤكد كلير « أن ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، ستستمر لمدة طويلة موجودة فى العالم الثالث مبرراً ذلك بازدياد نسبة السكان الذين لا يشغلون وضعاً اقتصادياً محدداً فى المدن نتيجة تزايد فى عدد السكان بمعدلات كبيرة فى الوقت الذى لا تتمكن فيه الصناعة من ابتلاع القوى العاملة المتزايدة ونتيجة لاستخدامها لأساليب تكنيكية متقدمة ، فى الوقت الذى لا تنخفض فيه معدلات الهجرة من الريف مهما تطورت ظروفه الاجتماعية والثقافية . وذلك كله يساعد على انتشار ظاهرة الحراك الاجتماعى » (٢١) .

بعد هذا نلاحظ بوضوح اختلاف نتائج عمليات « الحراك الاجتماعى » الواسعة فى البلاد النامية عنها فى العالم الصناعى المتقدم . فلم يؤد هذا الحراك — ولن يؤد فى الوقت القريب — إلى تذويب الفروق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقى

---

(٢٠) المرجع السابق ، ص ص ٥ — ٦ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٦ — ٧ .

إذ سيظل الصراع مؤجلا إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج ، مع اضطراد التقدم الاقتصادى الصناعى فى تلك البلاد . لذلك نود أن نبرز حقيقة أساسية وهى أن اتساع نطاق الحراك الاجتماعى لا ينبؤنا بالشيء الكثير عن مستقبل العلاقات الطبقية فى تلك المجتمعات . فهذا الحراك نتيجة تجاور أشكال متباينة من علاقات الإنتاج وليس نتيجة اضطراد التقدم فى نظام واحد من نظم هذه العلاقات الإنتاجية .

ولعل مما يؤيد موقفنا العام هذا القائل بخصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية الموقف الذى ينطلق منه بوتومور فى تحليله للطبقات فى المجتمع الحديث . فهو يرى أن « هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعى ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفييتى . ويبدو ذلك واضحاً فى أبنيتها المهنية وطابع التدرج الاجتماعى بوجه عام » . ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينها فيما يتعلق بأنظمتهما السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلا عن الطريقة التى تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مر بها البناء الاجتماعى لكل منهما .

فالواجب إذن أن نميز فى دراسة البناء الطبقى بين المجتمع الصناعى ، بنوعيه الرأسمالى والاشتراكى ، ومجتمع البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث التى ينفرد كل منها — فى داخلها — بنموذج خاص أو وضع معين نتيجة الظروف التاريخية ومراحل التطور التى قطعها اجتماعياً واقتصادياً .

ولا يمكن بالطبع أن تنفصل الدراستان ، لأنهما تستمدان وحدتهما من وحدة موضوعهما ، وهو دراسة الطبقات أو البناء الطبقى . ولكنهما تتباينان من حيث الإطار الذى يدرس فيه هذا البناء ، أو خلفيته الاجتماعية الاقتصادية .